



﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا
كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا
إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا
إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا
وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا
وَأَغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى
الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 286]

* * *

oboi.kan.com

تقديم

تتجدد مصائر الثورات (مسيرة ونتيجة) بتفاعلاتها الداخلية بالأساس ولكن تدخل القوى الكبرى في هذه المصائر لا يمكن إنكار تأثيره.

وتقدم لنا خبرات التاريخ الكثير من الدلالات على هذه المقولة، وتزداد هذه المقولة وضوحاً فيما يتصل بثوراتنا خلال القرنين الماضيين. وهي ثورات الفضاء العربي الإسلامي وخاصة في مواجهة الهجمة الأوربية الثانية لاستعمار هذا الفضاء وتقسيمه (بعد أن فشلت الهجمة الأوربية الأولى بدءاً بالحملات الصليبية).

إن ثورة الشيشان ضد الاستعمار الروسي القيصري، وثورة الشهيد إسماعيل في الهند، وثورة عثمان بن فودي في غرب إفريقيا والزيلع في شرقها، والثورة المهدية في السودان وثورة عرابي وثورة عمر المختار في ليبيا وثورة عبد القادر الجزائري، والثورة العربية الكبرى وثورة البراق في فلسطين، وثورة مصدق في إيران وثورة يوليو 1952 في مصر (وما تلاها من انقلابات عسكرية وُصفت بالثورات في ليبيا واليمن والسودان والعراق وسوريا...) إلى غير ذلك من الحالات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، جميعها تأثرت بتوازنات القوى الدولية حولها بقدر ما تأثرت بتوازنات القوى المحلية وارتباطاتها بهذه القوى الدولية.

وإذا كانت نهاية القرن العشرين قد شهدت، مع التحولات في هيكل النظام الدولي بتفكك الثنائية القطبية ومع نهاية الحرب الباردة، موجة من الثورات في شرق أوروبا من أجل التحول الديمقراطي والتغيير في توجه السياسة الخارجية، فلقد سبق هذه الموجة، خلال مرحلة تصفية الحرب الباردة موجة أخرى من التحول الديمقراطي في دول أمريكا الجنوبية.

ولأسباب عديدة، من أهمها طبيعة التوازنات الدولية حول المنطقة العربية وارتباطات النظم العربية التابعة لها ومشروعات القوى الكبرى تجاه المنطقة، تأخرت المنطقة العربية عن ركب هذه التحولات الديمقراطية في العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين. بل شهدت هذه المرحلة الكثير من الأحداث، عقب نهاية الحرب الباردة، وعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لتؤكد أن المسار المطلوب في المنطقة عكسي الخطابات المعلنة من جانب القوى الكبرى عن حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات.

بل باسم الحرب الأمريكية على الإرهاب، متحاضنة مع الحرب الإسرائيلية على الإرهاب، شهدت القوى الوطنية والمستقلة تحديات وتهديدات أكبر من جانب النظم المستبدة، تلك النظم التي قدمت من التنازلات للولايات المتحدة وغيرها تضامناً مع الحرب على الإرهاب مقابل استمرار هذه النظم وبقائها حتى ولو على حساب الشعوب في الحرية والعدالة.

وجاءت الثورات العربية على نحو فاجأ النظام الدولي السائد، فهي لم تكن، كما يحلو للبعض الآن أن يقول، مؤامرات خارجية لاستكمال أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير. وخلال المرحلة الانتقالية الأولى من الثورة المصرية كان الخارج، وعلى رأسه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بمثابة الحاضر الغائب. لا تلقى مواقفها وسياساتها الاهتمام بالقدر الذي يكافئ تدخلها الضمني أو السافر في مصير هذه الثورة: ترقباً وترصداً لم تؤول إليه التحالفات الداخلية وتدخل لاحتواء أو إجهاض هذه الثورات أو تقييدها لتصبح مجرد تغيير لأشخاص وليس تغييراً لنظام استثمرت الولايات المتحدة الكثير من الموارد والمجهود لتبني منه -عبر عقود عدة- شبكة قوى داخلية تابعة وخادمة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية.

وكان التحدي الأساسي للولايات المتحدة -عدا سقوط مبارك حليفها الاستراتيجي- هو مآل الصعود الإسلامي المقترن بالثورات وتأثيره على مسارها ومصيرها ونتائجها.

ولقد تعرضت الولايات المتحدة، وعلى نحو غير مسبوق في حالات أخرى، لموجات من الاتهامات المتقابلة أو المتضادة الصادرة عن القوى السياسية المتنافسة ثم المتصارعة على السلطة في مصر -الثورة. فمن حلفاء من النظام السابق أو من المعارضين الليبراليين لهذا النظام، الذين اتهموا الولايات المتحدة ببيع مبارك أو أن الولايات المتحدة تعد لتحالف جديد مع الإسلاميين في مصر، إلى اتهام عام علماني بأن الولايات المتحدة تدخلت لإعلان فوز مرسي رئيساً، إلى اتهام من جانب الناصريين واليساريين -بل وبعض الليبراليين- الإخوان بالتآمر مع الولايات المتحدة ضد الانقلاب وضد نظامه في المرحلة الانتقالية.

إن التعميم في المقولات أو الاتهامات أو التحليلات المتصلة بموقف الولايات المتحدة من الثورة المصرية خلال السنوات الثلاث الماضية لا يستند في معظمه إلى رصد وتشخيص دقيق لخصائص الموقف الأمريكي ودوافعه ومبرراته.

وبناءً عليه فإن الدراسة العلمية المنظمة للسياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية بتقلباتها عبر الثورة المضادة ثم الانقلاب ثم المرحلة الانتقالية الثانية يحتاج إلى رصد للخطابات والتصريحات وتحديد السياقات وأنماط التفاعلات انطلاقاً من فرضيتين أساسيتين: من ناحية أولى: نجاح الثورات في تغيير حضاري شامل لن يصب في مصلحة المشروع الأمريكي الصهيوني، ومن ثم لابد وأن تقيد السياسات الأمريكية من فرص هذا النجاح أو تحتويه على نحو يختبر مدى مصداقية خطابات وسياسات التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في السياسة الأمريكية. ومن ناحية ثانية: الحركات الإسلامية السياسية ليست صديقاً دائماً للولايات المتحدة وليست حليفاً مطلقاً بحكم اختلاف الرؤية والتوجه والعقيدة والأيدولوجية، وإن كانت بعض مفارق الطرق وحسابات المصالح التكتيكية سمحت بتنسيق ما في بعض الأحيان، فذلك الأمر غالباً ما يكون يكون محدود الزمان والمكان وذا شروط ثقيلة. ومن ثم فإن الصعدو الإسلامي المقترن بالثورات العربية، والثورة المصرية بصفة خاصة، هو اختبار واضح وصريح لموقف الولايات المتحدة من الحركات الإسلامية السياسية (السلمية والمعتدلة).

وبقدر ما امتلأت الصحف العربية والأجنبية بالتحليلات للمواقف الأمريكية، وبقدر ما صدرت دراسات عن مراكز التفكير الاستراتيجي ترصد ملامح هذه المواقف، بقدر ما تظل المكتبة العربية في حاجة لدراسة كلية شاملة تجمع الخيوط النازمة بين هذه المواقف عبر السنوات الثلاث من عمر الثورة المصرية والثورة المضادة عليها لتبين رؤية أكثر كلية.

ويقدم د. عصام عبد الشافي جهداً ملموساً على هذا الصعيد، وتمثل دراسته اختباراً للفرضيتين المشار إليهما عالياً. ومن ثم تعد هذه الدراسة إجابة صريحة وواضحة في مواجهة الأحاديث المتقابلة الذائعة عن تأييد الغرب للثورة أو معاداتها وعن تحالف الإخوان مع الغرب ضد الثورة أو تأييد الغرب للثورة المضادة، وجميعها تصيب الرأي العام بالبلبل والاضطراب على نحو تم توظيفه في الصراع السياسي المحتدم في مصر منذ 3 يوليو 2013.

وتمثل هذه الدراسة تراكمًا وإضافة إلى الجهود العلمية التي يقوم عليها د. عصام عبد الشافي باحثًا ومدققًا في الشؤون المصرية والعربية والإسلامية في ارتباطها بالنظام الدولي وتحولاته المستمرة.

والحمد لله

القاهرة 14 / 4 / 2014

مقدمة عامة

قامت الولايات المتحدة منذ استقلالها على بناء قوتها الذاتية، وانطلقت في تقدمها بسرعة كبيرة، مستغلة قلة القيود الاجتماعية والجغرافية، وانعدام الأخطار الخارجية الجسيمة، وتدفع رأس المال الاستثماري، وقد أدى الازدهار الاقتصادي إلى ازدهار التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي دفع إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية، وبروز الحاجة إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية، فتنامي القوة الصناعية الأمريكية والتجارة الخارجية خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية.

واعتمدت أمريكا في بناء قوتها الذاتية على التوسع من الداخل إلى الخارج، أي داخل أراضيها، وبعد أن استكملت الدولة الجديدة السيطرة على كامل "أراضيها"، بدأت في التوسع نحو مجالها الإستراتيجي (المحيطين الهادي والأطلسي)، وفي إطار هذا التوسع، أصبح هدف المشروع الأمريكي "جذب كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالي، تشكل على الأرض الأمريكية، وتحقيقه أولاً بالتسامح، ثم بالقوة عند الاقتضاء، وأخيراً بالتجارة، فمهمة أمريكا هي أن تدل بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي، وتراكم الثروة بشتى الطرق"، وهو ما يعكس نظرة "رسالية" و"استعلائية" للذات تجاه العالم⁽¹⁾.

فالحالة الأمريكية - منذ نشأتها - تعبر عن قوة متطلعة ذات طابع إمبراطوري خارج فكر التوازن الدولي، وهو ما حكم الرؤية الأمريكية للعالم على مدى قرنين تقريباً، حيث تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي، وهكذا مارست دورها في العلاقات الدولية، منذ بداية توسعها الدولي، فمسيرة سياستها الخارجية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن، تأتي استجابة لعاملين: القوة المتنامية باطراد، والمصالح التوسعية الإمبراطورية، متراوحة في ذلك بين مبدأ المثالية الذي صاغه ويلسون، ومبدأ "القوة" الذي صاغه روزفلت، ولكن دون وجود خلاف على هدف "السيادة الأمريكية

(1) سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة،

الكونية" (1).

وبدأ بروز الدور الأمريكي منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، الذي نظر إليه الأمريكيون باعتباره "قرناً أمريكياً"، فقد نجحت الولايات المتحدة خلاله في بناء قوة عسكرية ضخمة ومتفوقة، تتوازن مع قدرتها الاقتصادية، الأمر الذي فتح أمام القوة الأمريكية طريق الهيمنة، وإن كان التحدي السوفيتي قد عطل انطلاق الحلم الأمريكي بجعل القرن العشرين "قرناً أمريكياً"، فقد تأجل الحلم - من وجهة نظر البعض - إلى القرن الحالي "الحادي والعشرين"، فالولايات المتحدة - وفقاً لهم - هي مركز العالم ومحوره، وعليها أن تقود العالم في مختلف المجالات، تعبيراً عن الحق والقوة معاً، وأن تقدم النموذج الذي تحتذي به كل شعوب العالم، وأصبح الفكر المهيمن هو فكر "الهيمنة".

وتقوم استراتيجية "الهيمنة" على استمرار السيطرة الجيوسياسية، وأن تسعى الولايات المتحدة إلى زيادة قوتها النسبية (مقارنة بقوة الدول الأخرى) إلى أقصى حد، فالدول تكسب الأمن ليس من خلال توازن القوى، بل عبر اختلال توازن القوى لمصلحتها، ففي عالم يتسم بالصراع والتنافس يعتمد أمن الدولة على القوة العسكرية ودعاماتها الاقتصادية، ومن الأفضل للدولة أن تكون هي الدولة رقم (1) بين الدول.

وتفترض استراتيجية الهيمنة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في الحفاظ على الاستقرار في النظام الدولي، وأنه من الضروري استمرار زعامة الولايات المتحدة لأنها شرط للاستقرار الشامل، أما عدم الاستقرار فهو خطر لأنه يهدد بالقضاء على الرابطة التي بين أمن الولايات المتحدة والمصالح الاستراتيجية التي حققتها من خلال الاعتماد الاقتصادي المتبادل (2).

وترسخ فكر الهيمنة مع البدايات الأولى للدولة الأمريكية، فالهيمنة المعنوية والتجارية التي يتمتع بها الأمريكيون، القائمة على القوة العسكرية والثقة بالنفس ليست قضية حديثة العهد، بل بدأت مع ظهور أصول الأمة الأمريكية الأولى، حيث ظلت هذه

(1) المصدر السابق.

(2) كريستوفر لين، إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى، ترجمة أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العددان الرابع والخامس، السنة الثانية، شتاء 1998 - 1999.

الهيمنة تمثل جوهرها الأساسي⁽¹⁾.

ومع بداية حقبة جديدة من توسع الإمبراطورية الأمريكية وتشكلها، عملت الولايات المتحدة على فرض قوتها والظهور بمظهر القوة الإمبراطورية، وترافق طغيان القوة مع خطاب واضح لتشريع هذه الإمبراطورية. فقد بدأ عدد من المفكرين الأمريكيين يتحدثون مباشرة عن الهيمنة الأمريكية⁽²⁾. ورسخت مقولاتهم لفكر المحافظين، ليصبح الركيزة الأساسية في استراتيجية الولايات المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين، والتي تسعى من خلالها لأن يصبح هذا القرن "أمريكياً" خالصاً⁽³⁾. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، والسنوات القليلة الماضية من القرن الحادي

(1) لا تزال أسطورة "أجدادنا المسافرون" تؤثر في العقلية العامة للأميركيين. فهؤلاء الكلفانيون الذين وصلوا إلى "بليموث" عام 1620 على متن السفينة ماي فلاور كانوا يرون في العالم الجديد أرض الميعاد، وأنهم الشعب المختار الذي هيأه الله لكي ينشئ مملكته على الأرض، "مدينة على التلة"، وأن الله كافأهم فأعطاهم الثروة ووقفهم إلى الانتصار على كل أعدائهم وخصومهم. انظر: بيرر بيرنيس، القرن الحادي والعشرون لن يكون قرن أميركا، صحيفة البيان، الإمارات، عدد 2003 / 4 / 9.

(2) من بين هذه المقولات: في عام 1895 قال "هنري لودج": "ما من شعب في القرن التاسع عشر حقق ما حققناه من فتوحات واستعمار وتوسع... وما من شيء سيوقفنا الآن"، وكتب "هنري واترسون"، عام 1896: "نحن جمهورية إمبريالية كبيرة مقدر لها أن تمارس تأثيراً حاسماً على البشرية وأن تصنع مستقبل العالم مما لم تقدر عليه قط أي أمة أخرى، وحتى الإمبراطورية الرومانية". وبعد مرور عقود على مقولات لودج وواترسون، جاءت كتابات "وليام كريستول" و"روبرت كاجان" في "ويكلي استاندرد": "نعم أميركا إمبراطورية ويجب أن تتصرف على هذا الأساس.. مستفيدة من تفوقها العسكري الكاسح". ووصف "برجنسكي" في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" حلفاء الولايات المتحدة بأنهم "توابع وخدم". وقال "ديفيد روثكوف": "علي الأميركيين ألا ينفوا الحقيقة.. فإن من بين كل أمم العالم.. تعتبر أمتهم الأكثر عدلاً والأفضل كنموذج للمستقبل". وقال الرئيس السابق جورج دبليو بوش: "إن الهدف الأساسي للولايات المتحدة هو الحيلولة دون صعود أي منافس محتمل لها في المستقبل". أنظر: شريف دلاور، حقبة الهيمنة الأحادية الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية، صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد 42685، بتاريخ 2003 / 10 / 19.

(3) ازدهر فكر المحافظين منذ ثلاثينات القرن العشرين، وكان معظم دعاته من الشباب الذين كانوا يعبرون عن خيبة أمل عميقة في المثل العليا التي سادت فترة ما بين الحربين. ويعتقدون أن الاشتراكية والدعوة إلى السلام والتجريبية والنسبية والمادية والأنانية عوامل هدم قوية تآكل قلب المدينة ذاته، وأن هذه كانت الأسباب الرئيسية في انتشار الفاشية والنازية وقيام الحرب العالمية الثانية والخطر الذي يمثله الاتحاد السوفيتي على كيان العالم الغربي. وليست فلسفة "المحافظين" في جوهرها تقدمية، فاتجاههم يتحرك إلى الوراء والإعجاب بأساليب الماضي، ولا يعترفون بأي فضل لمفكري القرن العشرين، باستثناء "ونستون تشرشل" و"ايرتنج بايت" و"بول المرمور". ويرز بينهم "رسل كيرك" و"ادموند بيرك" و"جون آدمز" و"جون راندولف" و"الكاردينال نبومان". أنظر: إدوارد م. بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، بيروت: منشورات دار الآداب، الطبعة الثانية، 1988، ص 237.

والعشرين، حاولت الولايات المتحدة، ممارسة الضغط على البلدان الأخرى لتبني وتطبق القيم والإجراءات الأمريكية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية؛ ومنع البلدان الأخرى من الحصول على قدرات عسكرية تمكنها من مواجهة النفوذ الأمريكي؛ وتطبيق القانون الأمريكي في المجتمعات الأخرى؛ وتصنيف الدول وفقاً لالتزامها بالمعايير الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان، والمخدرات، والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية والصواريخ والحرية الدينية؛ وفرض عقوبات على البلدان التي لا تطبق المعايير الأمريكية بخصوص هذه المسائل، ورفع شعارات حرية التجارة والأسواق المفتوحة؛ وتوجيه سياسة البنك الدولي وصندوق النقد العالمي بحيث ترسخ هذه الشعارات؛ والتدخل في النزاعات المحلية التي لها فيها مصالح مباشرة محدودة نسبياً؛ وإكراه دول أخرى على اتباع سياسات اقتصادية وسياسات اجتماعية تخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية⁽¹⁾.

إلا أن هذه التوجهات وتلك السياسات اصطدمت بالعديد من التحديات خلال السنوات القليلة الماضية من القرن الحادي والعشرين، كان من بينها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم التورط في حربي أفغانستان (2001) والعراق (2003) ثم الأزمة الاقتصادية العالمية (2008) وأخيراً وليس آخراً التحولات السياسية التي شهدتها الدول العربية مع نهاية العام 2010 وحتى الآن والتي أطلق عليها "الربيع العربي" أو الثورات العربية".

ومع أهمية هذه التحولات بصفة عامة، تأتي خصوصية التحولات التي شهدتها مصر منذ 25 يناير 2011 وحتى الآن، أمام طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية، وأهمية مصر في الإستراتيجية الأمريكية، وأصبح السؤال الكبير الذي يسعي هذا الكتاب للإجابة عليه هو: ما طبيعة وأبعاد السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية تأثيراً وتأثراً، بين يناير 2011 وحتى يناير 2014؟

وسعيًا نحو الإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذا الكتاب إلى بابين رئيسيين، الأول يتناول خصوصية النظام السياسي الأمريكي، والمؤسسات الفاعلة في عملية صنع السياسة الأمريكية، والثاني يتناول تطور وأبعاد السياسة الأمريكية تجاه الثورة المصرية.

والله ولي التوفيق

(1) صمويل هنتنجتون، القوة العظمى الانفرادية، النص المترجم متاح على الرابط التالي،

<http://www.qudsway.com/Links/>

Majallah_Islam/Number_64/Html_Majallah64/64hma11.htm